

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 4 (2009) : 341 - 351
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

واقع ومشاكل مناهج البحث في العلوم الإنسانية الأخطاء الشائعة لدى طلبة الدراسات العليا بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية

د/ عبد الحميد بكري المركز الجامعي – سعيدة

1- توطئة:

كلنا يعلم ما تمثله المنهجية في حديها العلمي والعملي في أجزاء البحوث من أهمية بالغة في الأعمال البحثية في مرحلة الدراسات العليا، لذا فإن فقدانها سوف ينعكس مباشرة وسلبا على المستوى العلمي الذي سوف تظهر فيه هذه البحوث والرسائل، ويتمثل ذلك أساسا في افتقارها إلى الإضافات العلمية التي نرجوها من هذه البحوث، إضافة إلى تهلهلها وضعفها سواء في جانب الشكل أو المضمون. والظاهر أن أغلب الرسائل التي تقدم الآن للمناقشة تفتقر إن لم نقل تفتقد إلى أهم المقومات المنهجية، والتي تبتدئ أولا بمعرفة الطالب الباحث للخلفية الأدبية والفلسفية لمنهج البحث، ثم إلى أزمة مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والجدل الذي دار وما زال يدور حول هذه الأزمة، ضف إلى ذلك الجانب الإجرائي للعمل البحث وآلياته.(1)

وعموما ومن خلال دراسة لعينة من البحوث والرسائل التي قدمت للمناقشة (ماجستير، دكتوراه) تم تقييد مجموعة من الأخطاء التي تكاد أن تصبح شائعة يقع فيها

الطالب في مختلف جوانب بحثه ابتداء بالإشكالية وانتهاء بالأدوات المستخدمة وطرق التحليل المستعملة، واختصارا أخطاء خطيرة في المنهجية التي يدعي هؤلاء أنهم طبقوها.

وقبل أن نقدم مشكلة هذا البحث المداخلة، نحاول ابتداء، أن نقدم ولو بإيجاز نظرة حول مشاكل مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي ترجع أساسا لطبيعة هذه العلوم.

فهناك من ينطلق من افتراض – يكاد يصبح مقدسا– معقولية العالم، أي أن الظواهر جميعها سواء أكانت طبيعية أم إنسانية (الإنسانية حسبهم جزءا من الطبيعة) مترابطة سببيا أي أنها ليست عفوية، وهذا الافتراض يظهر في صورة متطرفة تتمثل في الحتمية، بمعنى أن حالة ما معينة للنظام الطبيعي أو الحياتي تقود بالضرورة ودوما إلى حالة أخرى تليها.(2)

وهذا الاعتقاد هو الذي ساد وتغلغل في "المنهج العلمي"، وإن الإيمان بهذا الافتراض جعل الاعتقاد أن الحالة الإنسانية هي ذات نزعة بيولوجية وبالتالي لفهم عميق للظاهرة الإنسانية إنما يجب أن يتصف بنزعة بيولوجية، أي أن تصطبغ بصبغة علمية، ومن هنا بدأت أزمة المناهج في العلوم الإنسانية عموما على اعتبار أن هذه العلوم حاكت فقط مناهج للبحث مستخدمة في علوم ولعلوم أخرى، ويجب أن نذكر هنا بروز آراء متناقضة حول هذه النقطة بالذات، فهناك رأي وتمثله الاتجاهات الوضعية في العلوم الإنسانية الذي يرى أن مناهج العلوم الطبيعية تصلح لكل العلوم، ليس هناك خصوصية منهجية. وهناك رأي مشاكس للأول تماما وتمثله الاتجاهات ضد الوضعية الذي يؤكد أن الإنسان يختلف اختلافا عن موضوعات العلوم الطبيعية، ومن تم تتطلب مناهج بحث مختلفة.(3)

ومن خلال هذه الأسطر القليلة يتضح لنا مدى أهمية تكوين قاعدة معرفية للطالب المقبل على العمل البحث حتى يتسنى له معرفة الخلفيات الفلسفية لأي منهجية بحثية يختارها، فإن تمكن من ذلك فإن اختباره يكون اختبارا واعيا متبصرا له ضروراته ومنطلقاته الفكرية. وهذا ما لا نجده بكل أسف في أعمالنا البحثية المقدمة للمناقشة، فالملاحظة الأولى هي أننا نجد الطالب الباحث يتأرجح بين منهج بحثي وآخر، بدون أن يكون له المكون المعرفي الذي يؤهله على الأقل أن يدرك أن اختبار أي منهج بحثي إنما يتم وفق آليات منهجية وأدبية دقيقة

ومحددة وليس بالعشوائية التي نراها الآن.

2- الأخطاء الشائعة لدى طلبة الدراسات العليا: إن المستأنس أو المناقش أو القارئ للأعمال البحثية المقدمة للمناقشة يقف على مجموعة من النقط، منها أن أغلب طلاب الدراسات العليا لم يتجاوزوا مرحلة الفهم الصحيح لإجراء البحوث العلمية، فمن خلال مراجعة عدد من المذكرات والرسائل المقدمة نستشعر أن أغلب هؤلاء الطلبة يفتقدون أساسا للمكون المعرفي وللخلفيات الفلسفية لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، فلا علم لهم مطلقا عن إشكالية نشأة العلوم الإنسانية ومشكلة المنهج، ولا اطلاع لهم على الاتجاهات الوضعية ومشكلة مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا قراءة لهم حول الاتجاهات ضد الوضعية ومشكلة البحث في العلوم الإنسانية، ولا اهتمام لديهم حول تمثيل المدارس الوضعية في الوطن العربي والبديل المنهجي في العلوم الاجتماعية، لذلك نكاد نجزم أن أغلبهم لا يفرق بين المنهج والمنهجية والقليل منهم له دراية بالخلفيات الفلسفية والأدبية لأي منهج اختاره كأساس لعمله البحثي.

كل هذا أدى إلى ظهور اهتزاز وتهلهل في هذه الأبحاث، بل نكاد نجزم أن حتى اختبار المنهج إنما يتم بنوع من العشوائية والاعتباطية إن لم نقل لا معيارية، ومن خلال تجربتي القصيرة، وقفت في العديد من المرات على طلبة وأثناء مناقشة أعمالهم البحثية يفشلون تماما على تقديم تبرير منهجي وموضوعي واحد يؤسس اختيارهم لمنهج محدد.

وأعتقد أن السبب الأول يرجع إلى طالب الدراسات العليا الذي يختار منهجية معينة بدون أن يبذل أي جهد للاطلاع وكتب على مراجع حديثة في مناهج البحث وتصميمها، قد تحمل أفكارا علمية جديدة وتقدم توطئة نظرية.

بل إن الغالب هو الاعتماد على التقليد المنهجي لرسائل تمت إجازتها، وفي هذا الصدد نطرح السؤال الآتي:

– ما سبب عدم تجاوز معظم الطلاب لمرحلة الفهم الصحيح لمنهج ومنهجية إجراء البحوث العلمية؟

من خلال قراءة ومناقشة بعض الرسائل نلاحظ اعتمادها على مراجع محددة ومكررة

تتناول لموضوعات منهجية متنوعة، متباعدة ومختصرة من دون توضيح كيفية الاستفادة من المناهج في الواقع والتطبيق.

أما الملاحظة الثانية فهي اعتماد الطالب الشبه المطلق على المراجع المتوفرة في مكتبة قسمه أو كليته وجامعته رغم علمه أن معظم الكتب لا تخضع لأية ضوابط علمية (ونخص هنا المكتوب باللغة العربية) مما جعلها استنساخا وترجمة مشوهة للأفكار والأطروحات الأصلية، الأمر الذي يؤدي إلى سطحية الأفكار بل وسذاجتها، ومن الطبيعي أن تطغى هذه السطحية وتعمم بعد ذلك كامل العمل البحث.

أما الملاحظة الثالثة، نعني بها عدم قدرة الطالب على توظيف خبراته العلمية والعملية المكتسبة (إن وجدت) والمعرفة النظرية في مدى التزامه بالإجراءات المنهجية السليمة منذ لحظة تفكيره في موضوع بحثه حتى تحليل نتائج دراسته وتقريره النهائي. وتلعب قدرة الطالب الذهنية ومكتسباته المعرفية والأدبية دورا حاسما في تعظيم أو تقليص الاستفادة من المصادر المعرفية (المعرفة النظرية) ومنه يجد الطالب نفسه أمام احتمالين، يتمثل الأول في التفاعل الايجابي مع الخبرات العلمية والعملية من أجل الوصول إلى نتائج تشكل إضافة علمية، بينما يقتصر الاحتمال الثاني على تفاعل روتيني مع هذه المصادر دون إبداع أو ابتكار، الأمر الذي يجعل نتائجه ليست سوى تكرار لما اطلع عليه وتعرض له.

وتظهر الإضافة والجودة في أي عمل بحتي من جهة أو القصور والاهتزاز منذ الوهلة الأولى للرسالة، أي منذ تحديد مشكلة البحث وصياغتها التي تعتبر نقطة البدء للرسائل والأبحاث العلمية(4)، لهذا فسوف نحاول في هذه المداخلة أن نبين مدى نجاح الرسائل والمذكرات المقدمة في صياغة مشكلة البحث وفق مواصفاتها المنهجية ومدى الإضافة العلمية الجديدة المستوحاة من عمل الطالب البحثي.

3– المشكلة: إن معالجتنا لبعض الأعمال البحثية يبين أن هناك نسبة كبيرة من الرسائل العلمية لا تتضمن معظم الشروط المنهجية المتوخاة في هذه الأعمال، فهي لا تتضمن أي إضافة علمية جديدة ويعود ذلك أساسا لعدم إتباع الإجراءات المنهجية السليمة، فإذا لم تحقق هذه الرسائل الإضافة الجديدة في نتائجها، فالخلل يكمن ويكتنف عملية تحديد مشكلة

البحث وصياغتها، وهذا يعني أن هناك علاقة قوية بين تحديد مشكلة البحث وصياغتها، وهذا يعني أن هناك علاقة قوية بين تحديد مشكلة البحث وصياغتها وفق مواصفاتها المنهجية وتحقيق الإضافة العلمية المبتغاة، فهذه الإضافة العلمية تعد هدفا لكل بحث علمي أكاديمي، ولها أيضا دور أساسي في الإجراءات المتبعة في إعداد الرسائل العلمية والاستنتاجات العلمية التي نحصل عليها، ومن خلال اطلاعنا على عينة من المذكرات والرسائل المقدمة للمناقشة (كعينة عن الرسائل الجامعية) تبين بأن معظمها لم يأت بجديد يذكر، مما جعلنا نركز على قضية التحديد والصياغة لمشكلة البحث كمدخل لمعرفة المتغيرات التي تساهم في تحقيق تلك(5) الإضافة العلمية، وذلك باعتبار أن تحديد مشكلة البحث وصياغتها تشكلان الخطوة الأولى والأساسية عن طريق الالتزام بالإجراءات المنهجية اللاحقة.

لقد وقفنا على وجود غموض يكتنف قضية ارتباط تحديد مشكلة البحث وصياغتها في بعض الرسائل العلمية بالإضافة إلى العلمية، عدم قدرة عدد من الطلبة على تفسير النتائج والعلاقات بين المتغيرات واتجاهها مما يؤدي في النهاية إلى قصور في تحقيق أهداف البحث وهي أساس الإضافة العلمية الجديدة التي من المفروض أن يتوصل إليها البحث، ونعتقد أن السبب الأساسي في هذا الوضع هو عدم قدرة بعض الطلبة على تفهم الأبعاد الأساسية للمشكلة ونقصد بها: الكشف عن الغموض (الذي يكتنف أساس المتغير التابع)، التعرف على المتغيرات الأخرى (المتغير المستقل) الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (المعرفة النظرية) والتعرف على نوع العلاقات وشدتها واتجاهها (تفسير وتحليل النتائج).

4- الإجراءات المنهجية: تأتي هذه المداخلة لمناقشة قضية هامة تتمثل في محاولة الكشف عن الأسباب التي تقف وراء عدم تقيد والتزام عدد من طلاب الدراسات العليا بالمنهج العلمي وأسباب وقوعهم في أخطاء أصبحت شائعة في تحديد مشكلة بحوثهم وصياغتها. ولهذا تم الاعتماد على الجزء المنهجي من مضمون رسائل ماجستير، وهو الجزء المتعلق بتحديد مشكلة البحث وصياغتها ولقد استخدمنا منهج تحليل المضمون بقصد وغرض تحليل هذه الأعمال البحثية ومعرفة مدى مطابقتها وموافقتها للمنهج العلمي من حيث التحديد الدقيق، والصياغة السليمة.

5- عينة الدراسة: لقد تم اختبار وبطريقة قصدية عينة من رسائل الماجستير المناقشة في أقسام علم النفس وعلوم التربية، علم الاجتماع وقسم الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان، ويعود اختيار تلك المذكرات من الأقسام المذكورة على أساس أن الأستاذ كان إما مناقشا، مشرفا أو رئيسا للجنة المناقشة لهذه الأعمال، ثم لكوني أستاذ مدرسا ومشتغلا مع هذه الأقسام، مما سهل الحصول على هذه الأعمال البحثية.

أما حجم عينة الدراسة فقد بلغ" 20" مذكره أنجزت في الفترة مابين (2000-2008م)، يمكن أن تكشف لنا عن تباين واختلاف بين هذا الكم من المذكرات، وهي تتوزع كالآتي:

*** (7) مذكرات في علم النفس المدرسي.**

*** (8) مذكرات قسم الثقافة الشعبية.**

*** (5) مذكرات قسم علم الاجتماع.**

6-نتائج الدراسة: لقد قمنا بعملية تبويب تتعلق بالمعايير المستخدمة لقياس مدى التزام المذكرات بالإجراءات المنهجية التي تتمثل في:

- وجود مشكلة بحثية من عدمه.

- تحديد مشكلة البحث وصياغتها.

- مدى ارتباط الأهداف والتساؤلات بمشكلة البحث.

ولتوضيح هذا القياس نعرض النتائج الآتية:

- عدم وجود مشكلة بحثية: هناك عدد من المذكرات تفتقد أساسا لمشكلة البحث (3مذكرات ثقافة شعبية +1 مذكرة علم النفس + 2 مذكرات علم اجتماع)، إما أنها مغيبة تماما، ففي مذكرة مناقشة في قسم الثقافة الشعبية يعرض الطالب ويوطئ بمقدمة طويلة ثم يقول (وسوف نقدم فيما يلي مشكلة البحث) وعند البحث والتفتيش عن إشكاليته نجده قفز مباشرة لعرض فرضيات بحثه !!!! بدون أن يؤسس أي مشكلة بحثية تذكر، وهناك عدد من المذكرات يتعرض فيها أصحابها ما يعتقد أنه مشكلة بحثية إلا أنها تفتقد لأي مقوم من مقومات مشكلة البحث وهي كشف الغموض الذي يكتنف المتغير التابع (أي مؤشرات المشكلة)، التعرف على المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (أو المعرفة النظرية)

ثم التعرف على شدة ونوع ارتباط المتغيرات واتجاهها (تفسير أولى ثم نهائي للنتائج)

- قياس تحديد مشكلة البحث: يتم قياس مدى تحديد الطالب لمشكلة البحث بواسطة قدرته في رسم حدود إطار الظاهرة التي يدرسها من خلال معيار ومحك ذي ثلاث مستويات (واضح تماما، واضح غير واضح) وخلصنا إلى نتائج كالآتي:

- واضح تماما: (مذكرتين من 20)

- واضح: (5 مذكرات من 20)

- غير واضح: (13 مذكرة)

و يكمن عدم الوضوح من خلال عدم التزام الطالب بمعايير ثلاث وهي:

***أ* عدم التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة.**

***ب* عدم قابلية ما يدعيه أنها متغيرات للقياس.**

***ج* عدم وضوح العبارات (الصياغة).**

- قياس ارتباط الأهداف بمشكلة البحث: تم قياس ارتباط الأهداف بمشكلة البحث من خلال معيار مدى استجابة الأهداف للكشف عن الغموض الذي يكتنف مشكلة البحث وذلك بواسطة ثلاثة مستويات (مرتبطة تماما، مرتبطة، غير مرتبطة) وتحققت النتائج كالآتي:

- مرتبطة تماما: (4 مذكرات)

- مرتبطة: (5 مذكرات)

- غير مرتبط: (11 مذكرة)

- قياس ارتباط الأسئلة بأهداف الدراسة: يتم قياس ارتباط الأسئلة بالأهداف من خلال مدى ارتباط الأسئلة بأهداف الدراسة بواسطة ثلاث مستويات (مرتبطة تماما، مرتبط، غير مرتبط)

- مرتبطة تماما: (4 مذكرات)

- مرتبطة: (4 مذكرات)

- غير مرتبط: (12 مذكرة)

7- تحليل النتائج:

أ- احتواء المذكرات لمشكلة بحث: نجد أن 3 مذكرات لا تتضمن مشكلة بحث أصلا !! كما اتضح أن 8 مذكرات لا تتضمن مشكلة بحث محددة، ويمكن أن نوعز ذلك إلى جهل الطالب إلى أهم الشروط المنهجية التي تستوجب في الأعمال البحثية، إضافة أن بعض المذكرات ما هي سوى إلقاء ضوء على نشاط معين، واستعراض لواقع محدد من دون أن تكون هناك مشكلة بحثية، بمعنى أن موضوع البحث لا يرقى أن يصبح عملا بحثيا بمواصفاته العلمية والمنهجية.

ب- تحديد مشكلة البحث: إن 13 مذكرة كان تحديد مشكلاتها البحثية غير واضح، ونوعز ذلك أساسا إلى كون حدود مشكلة البحث تجاوزت قضايا متعددة ومتشعبة، مما أفقد الطالب القدرة على التحديد الدقيق لموضوع بحثه.

ج- صياغة مشكلة البحث: إن معظم المذكرات تمت صياغة مشكلتها بصور غير واضحة تماما (بلغ عددها 14 مذكرة) ونوعز سبب ارتفاع عدد المذكرات التي لم تحمل صياغة واضحة لمشكلات البحث إلى: أولا: عدم الوعي الجيد بالمعرفة النظرية لموضوع الدراسة وعدم الإلمام الجيد بهذا الموضوع، الشيء الذي يضعف قدرة الطالب إلى تحديد جيد لمؤشرات الدراسة التي تستند عليها صياغة المشكلة، إضافة إلى ضعف العامل اللغوي لدى الطالب.

د- ارتباط الأهداف بمشكلة البحث: لا يمكن إطلاقا أن تكون هناك مشكلة بحثية دون أن يضاهيها هدف محدد مرسوم لتلك المشكلة، وهذا ما تعذر في نسبة كبيرة من مذكرات عينة هذه الدراسة، ويمكن أن نوعز ذلك إلى عدم اهتمام الطالب أصلا بهذه الخطوة فكأنها تعرفا فكريا زائدا.

هـ- ارتباط التساؤلات بالأهداف: لا يمكن أن ترتبط التساؤلات بالأهداف إلا بتحقق مجموعة من الشروط منها أولا: وجود مشكلة بحثية أصلا، وثانيها أن تكون صياغة مشكلة البحث بشكل واضح، ويترتب عن ذلك عدم وضوح الرؤيا بالنسبة لتحديد المتغيرات التي تعتمد عليها تساؤلات البحث وفرضيات الدراسة، وكذلك عدم وضوح الإجراءات المنهجية

الملائمة للبحث.

8- مناقشة النتائج: لقد ركزت هذه المداخلة على مناقشة الإشكالية من خلال وجودها في الأعمال البحثية من عدمه، ومن خلال تحديدها وصياغتها ومدى موافقتها لأهداف البحث المسطرة ولقد توصلنا إلى مجموع من النتائج يمكن أن نجملها كالآتي:

– عدم قدرة طالب الدراسات العليا على تحديد دقيق للإشكالية، وعدم القدرة على صياغتها صياغة مفهومة ويعود ذلك أساسا إلى التسرع في بناء التصور البحثي برمته ومن خلال التسرع في بناء الإشكالية.

_ عدم الالتزام بالإجراءات العلمية التي تضبط الأعمال البحثية.

_ عدم تحديد دقيق لمؤشرات الإشكالية التي تعتبر المكونات الأساسية لتحقيق الصياغة الجيدة.

_ غياب الصياغة في المذكرات يؤكد مباشرة غياب المرجعية النظرية في عملية هذه الصياغة.

_ إن عقبة الإشكالية وتحديدها وصياغتها سوف تستمر في ملازمة الطلبة، إذا لم يكن هناك تدخلا مباشرا من جانب المختصين في مجال البحوث في الدراسات العليا بقصد توجيه الطلبة نحو الأفضل (وهنا تبقى مسؤولية المجالس العلمية مباشرة وأكيدة).

_ يجب ومن الآن الأخذ بأسباب التفكير العلمي المنهجي لطرح مشكلة واقع مناهج البحث في الجامعة الجزائرية.

9- تعقيب عام وتوصيات: إن أول خطأ شائع عند العديد من طلبة الدراسات العليا في إعداد بحثه، هو الاستعجال في تحديد مشكلة بحثه، فهو يعمد – أي الطالب – إلى اختيار موضوع بحثه بسرعة من دون أن يدرك أن المطلوب هو إجراء عملية متأنية تحليلية وعقلانية، وليس عملية عشوائية اعتباطية انطلاقا من عامل زمن التسجيل فقط!!! وعموما فإن تحديد موضوع البحث وتحديد المشكلة البحثية يتم من دون أن يسبق ذلك وعي جيد بالمعرفة النظرية المتعلقة بالموضوع محل البحث، ولهذا نلاحظ في هذه المذكرات تحديد المشكلات، وصياغتها من غير الاستعانة بقراءات نظرية تتعلق بموضوع البحث.

ومن الأمور التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا هو اعتقاد راسخ لديهم هو أنه بمجرد طرح أسئلة محددة والتي تحتمل إجابة بحدين (نعم أو لا) يعني ذلك تحديدا لمشكلة البحث، وهذا أمر غير دقيق تماما.

ومن النقائص أيضا التي نقف عليها في العديد من الأعمال البحثية هو اختيار الطالب لمشكلة بحث لا تدخل ضمن تخصص الطالب وتكوينه، إضافة إلى عدم تأكده من أن مشكلة بحثه قابلة للبحث ميدانيا، أو من وجود فعلي لمشكلة البحث، أو أنها مشكلة جديدة يتناولها الطالب بصورة مختلفة عن الأعمال البحثية السابقة، فهناك اعتقاد خاطئ لدى الطلبة هو أن الانتهاء من جمع المادة العلمية وعرضها يعني ذلك إضافة علمية جديدة لمجال البحث العلمي، إلا أن الإضافة العلمية المطلوبة لا تتحقق إلا بعد تفسير جديد للنتائج التي توصل إليها الباحث.

ولهذا فإن مقترحنا الأساسي للخروج من هذا المأزق المنهجي هو الاعتماد وقبل تسجيل المواضيع البحثية على لقاءات أكاديمية متخصصة ضمن مجال التخصص ليتسنى للطالب الاستفادة من الملاحظات والمناقشات والجدل العلمي، ولكي يتمكن من تجاوز مشكلة الوقوع في أخطاء منهجية قاتلة في مجال عمله البحثي، على أن يكون التسجيل والحضور لهذه اللقاءات الأكاديمية ملزما وشرطا أساسيا لقبول التسجيل للدراسات العليا.

الهوامش:

1- حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1984.

2- جبلي علي عبد الرازق، تصميم البحث والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1986.

3- أحمد عطية أحمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، رؤية نقدية، مكتبة الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

4- مُحَمَّد مُحَمَّد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1991.

أبحاث مؤتمر المناهج التربوية والتعليمية، القاهرة: 29-31 جويلية 1990.